المعرف الرقمي DOI
https://doi.org/10.59151/.v7i1.261

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 3-1-2023
تاريخ القبول: 24-2-2023

دورية نماء
فصلية محكمة متخصصة في علوم الوحي والدراسات الإنسانية

العقد الاجتماعي أم الديمقراطية

مسألة فلسفية[1]

بيارن مالكفيك

ترجمة: شُوّار سندس[2]

chouarsoundous@gmail.com

ملخص:

يندرج هذا البحث ضمن فلسفة القانون، ويسلّط الضوء على الفروقات القائمة بين العقد الاجتماعي والديموقراطية، وقد استنبط المؤلف هذه الفروقات، وحلّلها وقارن بينها مستندًا على الفلسفات التي مَيّزت عدّة مراحل تاريخية. وافتتح المؤلف بحثه بالكتابة عن العقد الاجتماعي وعلاقته بفلسفة الحق الطبيعي، ثم بيّن العلاقة بين العقد الاجتماعي الحديث -التعاقدية الحديثة- والديموقراطية الآداتية وكيف أنهّا علاقة إشكالية لا مخرج منها إلاّ باللّجوء إلى الديموقراطية اللاآداتية.

الكلمات المفتاحية:

القانون، الفلسفة، العقد الاجتماعي، التعاقدية الحديثة، الديموقراطية الآداتية/ اللاآداتية.

(1) العنوان الأصلي للمقال:
Contrat social ou démocratie: une question de philosophie. ((Bjarne Melkevik. 2012. Contrat social ou Démocratie: une question de philosophie dans Habermas, légalité et légitimité, Québec, Canada, Presses de l'Université Laval, p. 261 277).

(2) باحثة جزائرية، متحصلة على شهادة الدكتوراه في اللّغة الفرنسيّة من جامعة قسنطينة 01. (الجزائر).

للاقتباس: سندس، شوار، العقد الاجتماعي أم الديموقراطية: مسألة فلسفية، مجلة نماء، مركز نماء، مصر، مج7، ع1،2023، 172-194.

© نشر هذا البحث بموجب ترخيص (CC BY-NC 4.0) المفتوح، الذي يسمح لأي شخص تنزيل البحث وقراءته والتصرف به مجانًا، مع ضرورة نسبته إلى صاحبه بطريقة مناسبة، مع بيان إذا ما قد أُجرى عليه أي تعديلات، ولا يمكن استخدام هذا البحث لأغراض تجارية.

OPEN ACCESS
Received: 3-1-2023
Accepted: 24-2-2023

دورية نماء
فصلية محكمة متخصصة في
علوم الوحي والدراسات الإنسانية

The Social Contract or Democracy : A Philosophical Question[3]

Bjarne Melkevik

Translated by: CHOUAR Soundous[4]
chouarsoundous@gmail.com

Abstract:

This article is subsumed under the field of philosophy of law and highlights the difference between social contract and democracy. The author identified these differences, analyzed and compared them based on the philosophies that characterized several historical periods. He opened his article by talking about the social contract and its relation to the philosophy of natural right. Then, he highlighted the relation between the modern social contract - modern contractualism - and instrumental democracy, and how this is a problematic relation that has no way out except resorting to non-instrumental democracy.

Keywords:

Law, philosophy, social contract, modern contractualism, instrumental / non-instrumental

(3) The original title of the article:
Contrat social ou démocratie: une question de philosophie. ((Bjarne Melkevik. 2012. Contrat social ou Démocratie: une question de philosophie dans Habermas, légalité et légitimité. Québec. Canada. Presses de l'Université Laval. p. 261 277).

(4) Algerian researcher, holds a PhD in French from the University of Constantine 01.

Cite this article as: Soundous, CHOUAR, The Social Contract or Democracy: A Philosophical Question, Journal of Namaa, Nama Center, Egypt, V 7, issue 1, 2023: 172-194.

© This research is published under an open license (CC BY-NC 4.0), which allows anyone to download, read and use the research for free, provided it is properly acknowledged, indicating if any modification has been made to it. This research shall not be used for commercial purposes.

النّص:

بدايةً، جدير أن نُنبّه قارئنا بأنّ التعاقدية le contractualisme التي نقصد بها بناء تصوّر للمجتمع السياسي عبر عقد اجتماعي شرطي[5] un contrat social hypothétique، لا يُمكنها أن تتوافق أبدًا مع خلق مجتمع سياسي وبنائه عبر إجراءات ديموقراطية des processus démocratiques عديدة ولا متناهية، ذلك أنَّ الفكر الدّيموقراطي والفكر التّعاقدي لا يلعبان فقط في نفس الميدان بل ينتهيان إلى نتائج سياسيّة وقانونيّة جد مختلفة وجدّ متباينة، سنبيّنها فيما يلي: إنّ مُؤيّد الفكر التّعاقدي لا يمكنه إلاّ أن يكون في علاقة غير مباشرة وآداتية مع الديموقراطية، في حين يعمل مُؤيّد الفكر الديموقراطي بطريقة عملية من أجل إعلاء الديموقراطية وجعلها نمط حياة مشترك وهو الذي نعتبره -ابتداءً من الآن فصاعدًا- طريقتنا الوحيدة للمصادقة على المعايير، الحقوق، القوانين وحتى المؤسسات، أي بلفظ آخر، عبر إجراءات تبادلية ديموقراطية ؛ وفي الموضع الذي يستند فيه مؤيّد التعاقدية على إرث فلسفة الضمير، يَقبل الفيلسوف الديموقراطي المراهنة على السياسة المداولاتية -une politique délibéra tive والتصور اللاآداتي للديموقراطية[6]. Une conception non-instrumentale de la démocratie

لهذا الغرض، لا يمكن اليوم للحكم الذّاتي العام l'autonomie publique أن يتحقّق-عمليًا- إلاّ عبر الإجراءات الدّيموقراطية، حيث إنّها الوحيدة التي تسمح بالفعل للأفراد ذوي الحقوق الذين نصطلح عليهم قانونيًا بـ«الشخصيات المعنوية» sujets de droit من أن يصيروا المحررين لـ: المعايير، القوانين والمؤسسات.

إنّ هذا المنظور التبادلي، الذي لن يُشرّف التعاقدية، يرغمنا -بكل نزاهة فكرية- على النظر والتفكير في الإجراءات الدّيموقراطية les processus démocratiques على أنّها الطريق الوحيد القادر -في الوقت الحالي- على التأسيس للشرعية la légitimité والمساواة la légalité .

وبهذا فإن دعوتنا، من الآن فصاعدًا، إلى التّخلي النّهائي والكلّي عن منطق التّعاقدية ومصطلحاتها لصالح الإجراءات الديموقراطيّة لا تعني أبدًا أننّا ضد التعاقدية l'anti-contractualisme[7]؛ إذ ليست لنا أيّة صلة، لا من قريب ولا من بعيد، بفلسفة بالنظام التلقائي la philosophie de l'ordre spon tané، أو فلسفة طبيعة الأشياء la nature des choses، أو النظام الطبيعي l'ordre naturel حيث

(5) S. Goyard-Fabre, Interminable querelle du contrat social, Ottawa, Éditions de l'Université d'Ottawa, 1983, p. 7 - 15.
(6) J. Habermas, Droit et démocratie. Entre faits et normes, Paris, Gallimard, 1997; idem, L'intégration républicaine, Paris, Fayard, 1998; idem, Après l'État-nation, Paris, Fayard, 2000.
(7) S. Goyard-Fabre, op. cit. p. 225 - 308.

نرفض مجملًا «الحماقة» التي استندوا عليها كأنظمة[8]. يترتّب عن هذا، ألا ننزل أبدًا إلى أقل ما سمحت لنا التعاقدية بفهمه من وجهة نظر فلسفيّة وتاريخيّة، بل أن نبرز كل ما هو فعّال في الفكر التعاقدي، ونشيد في هذا الموضع بالإرادية le volontarisme – التي وجب من الآن فصاعدًا أن تتجسّد خارج التعاقدية، أي وجب أن تتجسّد ضمن الإجراءات الديموقراطيّة، حيث تترك هذه الأخيرة كل الأوراق الرابحة في أيادي «الشخصيات المعنوية»، ذلك أنّ الإجراءات الديموقراطية، تمُثّل بالنسبة لنا الطريقة الأمثل للخروج من التعاقدية مع كامل الاستفادة من مزاياها.

وفي هذا المقال، ترتكز أدلتنا على ثلاث مباحث:

1- المبحث الأوّل يخص أصل التعاقدية والترويج لقالب «قانون الحق الطبيعي».

2-المبحث الثاني يقترح أن نعرف كيف يمكن للتعاقدية الحديثة أن تجعل من الدّيموقراطية آداة.

3- المبحث الثالث والأخير، يقترح حلاً بديلاً: حيث يُرجّح أن تكون الديموقراطية اللاآداتية المصدر الوحيد المتاح لنا والذي يسمح بالمصادقة على شرعية المعايير، الحقوق والمؤسسات.

1- التعاقدية وقانون الحق الطبيعي: Contractualisme et jusnaturalisme

تُبيّن حُجّتنا الأولى أنّ التّعاقدية تسعى إلى تفعيل وترويج قانون الحق الطبيعي؛ إذ ترتبط التعاقدية ارتباطًا وثيقًا، ظاهريًا وضمنيًا بشكل من أشكال قانون الحق الطبيعي وهذا على مستويات سياسية وقانونية. لكن قبل التّطرق إلى تحليل حجّتنا الأولى، سنتناول براديغم الإرادية le paradigme volontariste المتأصّل في التعاقدية.

إن هدفنا من تناول براديغم الإرادية هو فصل هذا البراديغم عن منطق انتقال «قانون الحق الطبيعي»، وهذا من أجل صياغة الإرادية بطريقة تستجيب وتلائم متطلبات الدّيموقراطية اللاآداتية.

1-1 براديغم الإرادية: Le paradigme volontariste

قبل أن نفصّل في براديغم الإرادية، يظهر لنا أنّه من المهم القيام بلمحة تاريخيّة نُذكّر فيها أنّ التّعاقدية الحديثة تتعارض مع تعاقدية القرن الخامس عشر والسادس عشر وقد سعت أن تحلّ محلها، انطلقت التعاقدية الحديثة فلسفيًا من مبدأ معارضة الاستبداد -الحكم المطلق-

(8) B. Melkevik, « L'épistémologie hayékienne et la question de droit: analyse et critique » dans Réflexions sur la philosophie du droit, Ste-Foy, Les Presses de l'Université Laval, et Paris, L'Harmattan, 2000, p. 133-151.

l'absolutisme السياسي والقانوني، وكذلك معارضة التعاقدية المطلقية le contractualisme absolu-tiste initial في صيغتها الأولى.

وللتذكير، فإنّ نشأة الحداثة لا تتزامن مع انطلاق بوق الحرية كما هو شائع، لكنها وُلدت «تحت كعب» الإنسان الذي عاش وطأة الاستبداد، لهذا نلاحظ أنّ الحداثة التي ظهرت في فلسفات القرن السادس عشر والسابع عشر تتزامن مع ظهور «الدولنة» l'étatisation وما حملته من أنظمة: دولة الأمة، دولة دين، دولة القانون...

وهذا ما نلاحظه أيضًا عند بعض المفكرين مثل: بودان Bodin[9]، هوبز Hobbez[10]، ميكيافيلي[11] Machiavel، والذين يُبرّرون الحكم المطلق في صورة أو لنقل في فرضية وجود عقد اجتماعي يربط بين الحاكم والشعب، وهو نظام يناشد بتحويل «الحقوق الطبيعية» من الشعب إلى الدولة حيث تتكفل هذه الأخيرة بالمقابل بضمان الأمان، النظام، والاقتصاد المزدهر؛ باختصار تصبح كل من «الحقوق المدنية، النظم والقوانين العامة والمؤسسات العمومية» مسألة إرادة سياسية une volonté politique تدفع بالأفراد مهما اختلفت توجهاتهم ومصالحهم إلى الدخول في «عقد اجتماعي».

واستنادًا على مكتسباتنا القبلية وقراءاتنا السابقة، يظهر لنا أنّ هوبز[12] هو من صاغ البراديغم الأكثر نجاحًا للإرادية وطوَّر؛ إذ عَمل بأنموذجه كل التعاقديين، وبأخذنا ل (1651) Lévitan[13] الذي ألّفه هوبز كمثال، نستطيع أن نقول إن الإرادية التعاقدية le volontarisme contractualiste تتحقق كما يلي :

1- تتجلّى التعاقدية في انضمام المواطنين إلى نظام سياسي قائم على الحقوق والواجبات.

2- وجب على الأنموذج الشرطي le paradigme hypothétique «لدولة الحق الطبيعي» أن يضمن نوعًا من التوازن التقابلي équilibre symétrique للأفراد المنضمين إلى العقد الاجتماعي.

3- وجب على الفرضية الإجرائية l'hypothèse procédurale التي يتضمنها العقد الاجتماعي أن تكون قاطرة تقود نحو العدالة السياسية la justice politique، يحظى بها المنتسبون إليه.

(9) Bodin, Les six Livres de la république, Paris, Fayard, coll. «Corpus des œuvres de philosophie en langue française», six volumes, 1986 (orig. 1568).

(10) T. Hobbes, Léviathan, Paris, Éditions Sirey, 1971 (orig. 1651)

(11) N. Machiavel, Le prince, Paris, GF-Flammarion, 1980 (orig. 1513),.

(12) J. Hampton, Hobbes and the Social Contract Tradition, Cambridge, Mass., Cambridge University Press, 1986. Voir également les travaux de Charles Yves Zarka sur Hobbes: La décision métaphysique de Hobbes, Paris, Vrin, 1re édition 1987, 2e édition 1999, et Hobbes et la pensée politique moderne, Paris, PUF, 1995.

(13) Thomas Hobbes, Leviathan, Paris, LGDJ, 1971 (orig. 1651).

وباعتبار التعاقدية فكرًا شرطيًا une pensée hypothétique، فإنها تضمن، بهذه الطريقة، شرعية المعايير، الحقوق، القوانين، والمؤسسات حيث ترتكز هذه الشرعية على اختيار سياسي شرطي (يخضع إلى شروط) يقوم به أفرادٌ أحرارٌ ومستقلين.

بعباره أخرى، تقوم مسألة الشرعية والمساواة على الإرادة السياسية للمواطنين، حيث إن كُلّ فرد يقبل أو يظهر أنه قادر على القيام بهذا الاختيار من دوافع عقلانية وسياسية نابعة من ضميره، هو أيضًا مطالب بإدراك كل ما يتّم اعتباره كـ«شرعي» من بين المعايير، الحقوق والمؤسسات.

وحريّ بالذِكر أنّ الثورة التي شُنّت ضد التعاقدية وننسبها للوك Lock[14] وروسو Rousseau[15]، لا تتعارض مع هذا المنظور الفكري بل تعيد هيكلته كاسرة زجاج الاستبداد بتصور جد قوي لـ«الحقوق الطبيعية».

1-2 منطق الانتقال: Une logique de transmission

إنّ هذا التّحليل المسبق للإرادية المتأصِّل في براديغم التعاقدية يسمح لنا بالنظر في حجتنا الأولى: «العقد الاجتماعي ما هو إلا وسيلة إلغاء الحقوق الطبيعيّة أو إثباتها. «وبهذا فإنّ التعاقدية تغدونظرية فارغة بشكل مريع في غياب قانون الحق الطبيعي بعبارة أخرى، يعمل العقد الاجتماعي كحصان طروادة un cheval de Troie، فهو في قلب نظرية الحق الطبيعي ولفائدة منطق «الحق الطبيعي»، وبهذا يُمكننا القول إنّ الماهية الحقيقية للتعاقدية هي تأسيس مجتمع سياسي قائم على أشكال مُتعدّدة لقانون «الحق الطبيعي» Jusnaturalisme.

وللإقتناع أكثر، يكفي أن نلقي نظرة على هوبزHobbez ولوك Lock كي نفهم أن التعاقدية، باعتبارها منطق انتقالٍ، تخدم رسالة الطبيعيين في اختيارهم؛ ولنا أن نعود لكتاب Levithan لهوبز:

«إنّ الحق الطبيعي، كما يصطلح عليه بعض الكتّاب والمؤلفين، هو الحرية التي يمارسها كل فرد بكامل إرادته من أجل أن يحافظ على طبيعته الحقّة، بلفظٍ آخر، من أجل أن يحافظ على حياته الخاصة ويترتّب عن هذا أن يقوم هذا الفرد بكل ما يعتبره، وفقًا لمنطقه وأحكامه، الوسيلة الأنسب لتحقيق هذا الغاية»[16].

(14) J. Locke, Deuxième Traité du gouvernement civil, Paris, Vrin, 1977 (1791).
(15) J.-J. Rousseau, Le contrat social, Paris, GF-Flammarion, 1992 (1762).
(16) Thomas Hobbes, Léviathan, Paris, Éditions Sirey, 1971, p. 128.

من السّهل أن ندرك أن تعريفًا كهذا يفتقر للصبغة القانونية، كما أنّه من السّهل أيضًا أن نرى بوضوح أنَّ منطق انتقال الحقوق الطبيعيّة في الفكر التعاقدي يأخذ معناه الكامل عند السلطة المطلقة l'Etat absolutiste

ويقوم منطق التعاقدية عند هوبز على انتقال الحقوق الطبيعية مقابل وضعية قانونية positivité juridique تمنحها السلطة، وينتج عن هذا، أن يصبح الحق الطبيعي Jusnaturalisme حقًا وضعيا محميًا وفعالًا، أي يصبح «الحق الطبيعي» قانونًا يُرسى عبر «عَقدٍ اجتماعي» يؤكد ويُثّبِت «قانون الحق الطبيعي» في صيغته الأولى وهذا هو الهدف الوحيد لهوبز من التعاقدية.

ونجد نفس منطق الانتقال هذا عند لوك lock غير أنّه يضيف سمة أخرى جدير بنا أن نذكرها: على عكس هوبز الذي يرى أن الحقوق الطبيعية لا تحتاج أن تخضع لسندات وضمانات دينية، يرى لوك Lock أن السند الديني هو الوحيد القادر، حسب رأيه، أن يضمن «العقد الاجتماعي»، هذا «الضمان الديني» هو الذي جعل، تاريخيًا، نظرية لوك موضع اهتمام الدستورانية le constitutionalisme حين نشأتها وهذا ما يؤكده لوك:

«إنّ حالة الطبيعة (الفطرة) l'état de nature محكومة بقانون الحق الطبيعي الذي يفرض نفسه على الجميع، ويكفي أن نعود للعقل فقط، الذي هو مَلَكة طبيعية، لندرك كإنسانية جمعاء أننا جميعًا متساوون وأحرار وأنه ليس من حقّ أيّ شخص أن يظلم شخصًا آخر ويضّر بحياته، صحته، حريته وممتلكاته. كل النّاس هم إبداع خالق واحد، عظيم، ذو حكمة لامتناهية، كلنا مرسلون إلى هذا العالم بأمر من الخالق لنقوم بمهامٍ أوكلها إلينا، نحن ملك له وحده، هو من خلقنا وإليه نرجع متى ما أراد هو ذلك»[17].

وبناءً على هذا التصّور، انبنى التساؤل عن الفعالية l'efficacité؛ إذ يؤكد Lock:

«إن قانون الطبيعة la loi de nature يصبح دون معنى إذا لم يكن هناك أشخاص في دولة الحق الطبيعي يملكون السلطة لتطبيقه، حمايةً للأبرياء ومعاقبةً للمنحرفين»[18].

تفيد تعاقدية لوك le contractualisme lockéen، التي تظهر نموذجية بالنسبة لليبرالية الناشئة، في برمجة سياسة مشتركة la politique commune بطريقة تقليلية، وجعل عدد معيّن من الحقوق الطبيعية، التي منحها الله، مركزًا لفضاء أخلاقي – سياسي.

(17) John Locke, Deuxième Traité du gouvernement civil, Paris, Vrin, 1977, p. 78.
(18) Ibid, p. 79.

وعلى الرّغم من امتلاك النّاس للحقوق الطبيعية إلاّ أنه لا يمكن نقلها كلها عبر «العقد الاجتماعي»، ذلك أنها تمسّ حالتهم الشخصية la condition humaine وتصوراتهم ومفهومهم عن «الله»، وبهذا تغدو هذه «الحقوق الطبيعية» أساسية، غير قابلة للتصرف أو المساس بها، في حين يمكنهم نقل بعض الحقوق الطبيعية تلك التي تمس مهام التعاون des tâches de coopération: كالحماية المشتركة ضد الأعداء الداخليين والخارجيين».

وعطفًا على ما سبق، فإنّ النتيجة عند كل من هوبز ولوك هي أنّ المجتمع السياسي مبني على «حقوق طبيعية»، وأنّ هذه الأخيرة تساهم، (ووجب أن تساهم) في خدمة المجتمع عبر «عقود تعاون» Les actes de coopération.

صحيح أنَّ هوبز يُفضِّل «القانون» في حين أن لوك يراها «حقوقًا ذاتية» droit subjectifs، لكن هذا لا يدفعنا أن ننكر أنّ التعاقدية وضعت «الحقوق الطبيعية» في قلب تصورٍ فريد للحداثة القانونية la modernité juridique.

1-3 مأزق التعاقدية: Impasse contractualiste

نستخلص الآن من تحليلاتنا السابقة نتيجتين:

أوّلاً، نُصّر على حقيقة أنّ التعاقدية تفيد في شرعنة -إعطاء الشرعية- المجتمع السياسي دون تجاوز قانون الحق الطبيعي مع تحديد مسبق لفئات معينة يختارها قانون الحق الطبيعي، وبهذا تفيد التعاقدية في منح الشرعية إلى ما هو موجود أصلًا، يمكننا تشبيه الأمر بـ«النزل الإسباني»، فكما هو معروف أننّا لا نجد في «النزل الإسباني « إلاّ ما نحمله معنا، بعبارة أخرى أكثر اختصارا دون قانون الحق الطبيعي تغدو التعاقدية تيارًا فارغًا.

ثانيا، نؤكّد على أنّ التعاقدية الحديثة دعمّت قانون الحق الطبيعي واعتبرته كنه دولة الحق l'essence de l'état de droit، فعندما ظهر مفهوم «السيادة الشعبية» la souveraineté populaire بفضل أعمال جون جاك روسو Jean Jacques Rousseau، نذكر منها كتابه « العقد الاجتماعي»[19] le con-trat socia، جَعلت أسس التعاقدية من التطور الديموقراطيالذينتج عن هذا المفهوم -أي مفهوم السيادة الشعبية- مجرد آداة. وعطفًا على ما سبق نستنتج ما يلي: تُقلِّص التعاقدية مفهوم «السيادة الشعبية»

(19) J.-R. Rousseau, Le contrat social.

la souveraineté populaire وتحصره في دور آدائي يتمثّل في: حماية قانون الحق الطبيعي، ويُمكننا اعتبار نظرية كل من كانط Kant وفيتش Fitchكأيقونات[20].

وكما نرى في نهاية المطاف فإنّ قانون الحق الطبيعي، قويًّا كان أم ضعيفًا، يخنق ما هو صحيح في التعاقدية، بالتحديد هنا مسألة الإرادة السياسية لكنه يشترط بالأخص الانفتاح والأخذ بعين الاعتبار «السيادة الشعبية» كتصّور أوّلي للتفكير في الديموقراطية.

2- التعاقدية والديموقراطية الآداتية: Contractualisme et Démocratie instrumentale

قد يتّم الرّد علينا بأنّ هذه النتائج قد تكون صحيحة يوم كانت التعاقدية في بدايتها، أمّا اليوم فالوضع يختلف تمامًا عمّا كان عليه سابقًا. لسنا مطالبين بإصدار أي حكم إزاء هذا، لكن يمكننا الذهاب بعيدًا في تحليلاتنا والجزم أنّ التعاقدية تكشف اليوم، بانفتاح أكثر من ذي قبل، عن مخططاتها في وضع وصايتها على الدّيموقراطية لصالح قانون الحق الطّبيعي أو لصالح تصّور إيتيقو-أخلاقي أكثر معاصرة.

على أيّة حال، هذا ما أكّدته آخر الإصدارات عن التعاقدية وعن فلسفة الحق الطبيعي التي ظهرت في سنوات الستينات (ابتداءً من 1960)، نذكر منها أعمال: رولزRawels[21]، نوزيكNozick[22]، بوشنان[23] Buchanan، غوتيه Gauthier [24] .

وتماشيًا مع أهدافنا، فإننّا نُفضّل أعمال رولز بحكم أنها الأكثر تعقيدًا والأكثر شيوعا وشهرة.

2-1 رولز، هل هو من أتباع التعاقدية؟ Rawls est-il contractualiste

قبل أن نبدأ تحليلنا، من واجبنا أن نتساءل عمّا إذا كانت نظرية رولز متأثرة، من الناحية العقلية، بالتعاقدية أم لا.

(20) B. Melkevik, «Kant et Habermas. Réflexions sur La Doctrine de droit et la modernité juridique», dans E. Moutsopoulus (dir.), Droit et vertu chez Kant, Athènes, Union Scientifique Franco-Hellénique, 1997, p. 323-330.

(21) J. Rawls, La théorie de la justice, Paris, Seuil, 2e édition, 1997; idem, Justice et démocratie, Paris, Seuil, 1993, et idem, Libéralisme politique, Paris, PUF, 1995.

(22) R. Nozick, Anarchie, État et Utopie, Paris, PUF, 1988.

(23) J. M. Buchanan, The Limits of Liberty. Between Anarchy and Leviathan, Chicago, University of Chicago Press, 1975.

(24) David P. Gauthier, The Logic of Leviathan, Oxford, 1969, et idem, Morale et contrat : recherche sur les fondements de la morale, Liège, Mardaga, 2000.

بعد بحثنا تبيّن أن رولز يطالب بالانتساب[25] une filiation إلى التعاقدية ويؤكّد على ضمّ نظريته إلى التعاقدية، مرتكزا على شرط» «اللارجعة» irrévocabilité الذي يُميّز العقد الاجتماعي.

ومع ذلك تبقى لدينا أسباب جديّة تدفعنا لنتساءل،كما تساءل قبلنا كل من هامبتون[26] Jean Hampton وولف R.P.WOLFF[27] عن الاتجاه الذي تأخذه نظرية رولز ضمن التعاقدية.

يرجّح كل من هامبتون وولف تعاقدية رولز إلى نظرية الخيار العام La théorie des choix publics.

إنّ تعاقدية رولز جد مُمَيّزة، نؤكّد على هذه الميزة وسنبيّنها في العناصر القادمة.

إضافة إلى ما قلناه آنِفًا ووصولًا إلى هذا المستوى من التحليل، يغدو من الضّروري أن نُبيّن أن رولز ليس من مؤيدي التّعاقدية فقط، فهذا نكون قد أهملنا حقيقة أن نظرية رولز التعاقدية تتماشي مع نظريات أخرى مثل: «المساهمة النفعية» l'utilitarisme، الحدسية l'intuitionnisme، ونظرية الخيار العقلاني[28] le choix rationnel. من جوانب أخرى، يمكننا القول أنّ تعاقدية رولز تفيد في ترويج وتفعيل نظرية الخيار العقلاني عبر الحدسية الأخلاقية l'intuitionnisme moral.

بعبارة أخرى، إذا ما كانت التعاقدية في قالبها التقليدي، كما هي عند هوبز ولوك، قد خدمت قانون الحق الطبيعي، فإن رولز أسّس لتعاقدية جديدة ذات محتوى إيتيقو-أخلاقي وكل توجهاته كانت تصب لخدمة هذا المحتوى، وبهذا لا يمكننا القول إن رولز من مؤيدي التعاقدية بالمعنى الدقيق للكلمة لكنه تموضع في وضعية حدسية-أخلاقية اتجاه بعض القيم، المبادئ، الأولويات التي يجب، حسب رولز، تناولها بطريقة «تعاقدية»، ولهذا نرى من الملائم اعتبار رولز كأنموذج للتعاقديين رغم ارتكاز نظريته على الجانب الأخلاقي، هذا الجانب الذي سنسلّط عليه الضوء في العنصر القادم.

(25) J. Rawls, La théorie de la justice, p. 20 : «J'ai tenté de généraliser et de porter à un plus haut degré d'abstraction la théorie traditionnelle du contrat social telle qu'elle se trouve chez Locke, Rousseau et Kant».

(26) J. Hampton, «Contracts And Choices: Does Rawls Have a Social Contract Theory» in Journal of Philosophy, vol. 77, 1980, p. 315-338; le jugement de Hampton consiste à dire: «What I will contending, at bottom, is that Rawls, far from relying on the traditional social-contract argument, has constructed a new, highly Kantian device for legitimating a political theory» (p. 335/336). Bref, Rawls légitime uniquement une théorie politique particulière en lui réservant illégitimement un statut royal. Voir également J. Hampton, «Contract and Consent» dans R. E. Godin et Philip Pettit (dir.), A Companion to Contemporary Political Philosophy, Cambrigde, Mass., Blackwell, 1993, et idem, Hobbes and the Social Contract Tradition.

(27) R. P. Wolff, Understanding Rawls. A Reconstruction and Critique of A Theory of Justice, Princeton, Princeton University Press, 1977, p. 15: «Rawls proposes to advance beyond the point at which the moral theories of utilitarism and intuitionism have bogged down by invoking a version of the theory of social contract in its Rousseauean form. By so doing, he will unite moral and social philosophy in a way more reminiscent of Plato than of Locke or Bentham or Mill».

(28) B. Melkevik, «Avez-vous lu Rawls?», dans Philosophiques, vol. XXIV, n° 1, 1997, p. 3-7.

2-2 العقد الأخلاقي لرولزLe contrat moral de Rawls :

بعد وضعنا لهذه الملاحظات الأوليّة كتمهيد، نستطيع الآن أن نتناول تعاقدية رولز. نريد أن نناقش حقيقة أنّ تعاقدية رولز وجب أن تُفهم على أنها «عقد أخلاقي» للانضمام un contrat moral d'adhé-sion حيث يخاطب هذا العقد الحدس الأخلاقي للمواطنين l'intuition morale ويشترط انضمامهم.

بداية، سنتحدث عن المبادئ الإيتيقو-أخلاقية التي أسسّها رولز والتي يدعو المواطنين إلى الانضمام إليها. إنّ معظم هذه المبادئ قد صاغها رولز في كتابه Libération politique عام 1993[29]، حيث إنّ مضمونها لا يهمّنا في هذا السياق، لكن يمكننا القول إنَّ رولز يركّز على مبدأين يُزاوج فيهما بين البديهيات الإيتقو-أخلاقية التي نجدها في الليبيرالية الحديثة le libéralisme moderne وفي الفكر الاجتماعي-الديموقراطي la pensée sociale-démocrate.

إذًا، كما أشرنا سابقًا، يتعلّق الأمر بمبدأين اللّذين حسب رولز، ينبغي عليهما أن يشكِّلا أساس المؤسسات السياسية، الاجتماعية والقضائية وبهذا يغدو المضمون الإيتقو-الأخلاقي لعقد رولز محصورًا ومحدّدًا بماهية ومهمّة إيديولوجية.

وعطفًا على ما سبق، نرى أنّه من الضروري شرح كيفية الانضمام لهذا العقد الأخلاقي بدل الاستفاضة في شرح مضمونه الإيتيقي.

حقيقة، يعرض رولز إجراءات الانضمام للعقد الأخلاقي واصفًا إياها بـ«شخص تحت حجاب الجهل» وهي وضعية مشابهة لـ«الحالة الطبيعية» état de nature في التعاقدية الكلاسيكية le contractual-isme classique، غير أن رولز يبني هذه الحالة بطريقة جد خاصة، حيث يضع شروطًا تقييدية ثقيلة في إجراءات الانضمام، الهدف منها إبعاد أي خيار آخر والحثّ على الخيار الذي يقترحه.

ومن الشروط التقييديّة التي يضعها رولز، نذكر ما يلي:

يتمثّل الشرط التقييدي الأوّل في التّأكد من أنّ الشخص يحابي مصالحه في الحياة بطريقة عقلانية (نذكر هنا الحقوق الطبيعية، الممتلكات والسلطة).

أمّا القيد الثاني فيتمثّل في ألاّ يعرف الشخص مكانته الاجتماعية ولا قدراته.

(29) J. Rawls, Libéralisme politique, p. 29-30; comparer avec J. Rawls, Théorie de la justice, p. 91.

ومُجملاً، فإنّ الانضمام إلى العقد الأخلاقي لرولز يتّم وفقًا لشروط d'une façon hypothétique، ويشبه نظريات العقد الاجتماعي الكلاسيكي le contrat social classique مع وجود ميزة الحدسية الأخلاقية l'intuitionnisme moral، التي تُعدّ مهمّة جدًا في نظام رولز.

كل هذه الشروط التقييدية التي أرساها رولز ترمي إلى غاية واحدة، تمّ تحديدها من قبل وهي شرعنة الانضمام إلى تصوّر إيتقو-أخلاقي خاص une conception éthico-morale spécifique ويبني رولز منطق الانضمام بطريقة تجعل من المواطن لا يملك أية خيارات إلاّ تلك التي اقترحها رولز نفسه.

زيادةً على ذلك، فإنّ رولز خلق هذه الوضعية بالإكثار ومضاعفة الشروط التقييدية وهذا لهدف وحيد هو: إسقاط المفهوم الجديد للحكم الذاتي للفرد l'autonomie de l'individu وما يحمله من مميزات خارجية وترويجية. في الحقيقة، يصّر التّقليد التعاقدي على السياسة معتبرًا العقد الاجتماعي عقدًا سياسيًا يحوّل الأفراد إلى مواطنين حقيقين، لكن رولز قام بمراجعة كل شيء في العقد الاجتماعي واضعا المجتمع ومؤسساته في ضوء الإيتقيا وأخلاقيات الفرد؛ وبهذا غدا منطق الانضمام عند رولز يرتكز على الغباء والبلادة؛ لأن كلمة «بليد» تعني الشخص الذي لا يوّد أن يعرف شيئا عن الشؤون المدنية ويُفضّل محاسنه الإيتقو-أخلاقية وبهذا يمكننا أن نؤكّد أنّ رولز قد أعطى لنا تصّورا لا هو سياسي ولا هو ديموقراطي.

نجد أيضا أنّ منطق الانضمام للمبادئ الإيتقو–أخلاقية التي نادى بها رولز ينكر تمامًا مناقشة هذه المبادئ، وبما أنّ هذه المبادئ غير قابلة للنقاش -حسب رولز- فلا يوجد هنا حوار ديموقراطي. فكيف إذًا لهذه المبادئ أن تتأسّس في غياب الحوار والتفاهم الديموقراطي المتبادل المؤسّس لـ: المعايير، الحقوق، المؤسسات...التي يطمح إليها المواطن ويمكنه أن يعتمد عليها.

إنّ إجراءات التّفاهم الديموقراطي المتبادل قد حُذفت تمامًا، وبالتّالي فإنّ الديموقراطية قد فقدت كل معناها عند رولز. يبقى فقط أن يعرف كل فرد كيف يجد مكانته على المستوى الإيتقو– الأخلاقي الذي اعتمده رولز وكيف يتعامل مع الفكر الرولزي.

ومجملاً، فقد تبيّن أنّ العقد الأخلاقي لرولز يجعل المواطن في صف المتلّقي الذي لا يُمكنه أن يثبت ذاته إلاّ عبر الانضمام إلى «عقد أخلاقي» أسّسه رولز، وظيفته الوحيدة هي أن يكون ضمانًا أخلاقيًا أوّليًا وقاعدة أساس للأخلاقيات في المؤسسات.

2-3 العقد الأخلاقي كأساس مؤسساتي: Le contrat social comme fondement institutionnel

سنتعمّق الآن في الحُجّة التي مفادها أنّ تعاقدية رولز تبرّر فقط تأسس المؤسسات عبر عقد أخلاقي أوّلي، حيث يعطي هذا العقد لهذه المؤسسات الوصاية الأخلاقية Un mandat moral.

إنّه لمن الغريب أن ننظر إلى منطق الانضمام عند رولز على أنّه أمر آخر، غير اعتباره تمرينًا فلسفيًا أُنجِز على أظهر المواطنين. لكن في حالة ما إذا اعتُبِر أساسًا مؤسساتيًا، فإنّه يأخذ في هذه الحالة كل معناه، وهذا ما يؤكّده رولز ويراه كأثر مترتّب عن العمل بعقده الأخلاقي:

«إنّ كلّ مبدأ من هذه المبادئ يحكم مؤسسات قطاع ما، ليس فقط فيما يخص الحقوق، الحريّات، الإمكانيات (الفرص) الأساسية لكن أيضًا على مستوى المطالب التي تُصاغ باسم المساواة.يضمن الجزء الثاني من المبدأ الثاني لرولز قيمة الضمانات المؤسساتية les garanties institutionnelles، وإذا ما أخذنا المبدأين مع بعضهما، علمًا أن الأولويّة للمبدأ الأوّل، فإننّا سنجدهما يحكمان المؤسسات الأساسية التي تحقّق هذه القيم»[30].

بعبارة أخرى، وحسب رولز، وجب اعتبار هذه المبادئ كـ«أرواح» مؤسساتية. إن هذه المبادئ وجب أن تَحكم في ظلّ أخلاقيات لا يمكن المساس بها، وليس الديموقراطيين.

وبهذا فإن المبادئ الرولزية تبعد مبدأ السيادة الشعبية «la souveraineté populaire»، أي تبعد إمكانية جعل الديموقراطية الحاكم الأمثل لتصوراتنا السياسية والقضائية، مانحة هذه الإمكانية لصالح التأسيسية المؤسساتية le fondationnalisme institutionnel وحسب رولز، وجب فهم «الحقوق» على أنها أخلاقية وليست سياسية وتؤسس عبر الانضمام الفردي -l'adhésion individual iste لـ«عقد اجتماعي» لا يمكن للديموقراطية أن تمس به.

وبهذا نستنتج أن تصّور رولز للديموقراطية هو آداتي وهذا ما أكّدته الإحالة الذي أشرنا إليها سابقًا، حيث إنّ المؤسسات هي التي تطبق عقد رولز، وبهذا لا يمكن للديموقراطية إلاّ أن تكون أداةً لعقدٍ أخلاقي أوّلي وهذا العقد سيعمل كـ«حرية سلبية» للديموقراطية.

وفي هذا السياق، نشير أنّ الدّيموقراطية التي أراد رولز إخضاعها لـ«العقد الاجتماعي»، هذا العقد الذي لم ولن يعرف كيف يحصل على التأييد الدّيموقراطي (هل يصّح تسميتها ب الديموقراطية؟؟) لا

(30) J. Rawls, Libéralisme politique, p. 30.

يمكن ممارستها إلاّ على أساس هذا العقد الأخلاقي، والنتيجة هي أنَّ القضايا الديموقراطية الحقيقية أصبحت كأدوات بالنسبة لعقد أخلاقي غير قابل للتطوير ولا هو قادر على الموافقة.

وفي نهاية المطاف، يتبيّن أنّ «العقد الأخلاقي» لرولز يحتكر الدّور التأسيسي للديموقراطية الموضوعة تحت تصرفه.

2-4 المحاكم الضامنة للعقد الأخلاقي: Les tribunaux garants du contrat social

إنّ الاستنتاجات التي خرج بها رولز من لبيراليته السياسية واضحة: ما إن يُجعل كل من الديموقراطية والإجراءات الديموقراطية غير مؤهلة وآداتية، فلن يبقى حينها إلاّ المحاكم.

هذا هو المعنى النهائي لـ« التعاقدية» بالنسبة لرولز وهذا ما يؤكّده: «المنطق العام هو منطق المحكمة العليا»، ويرفض في موضع آخر السلطة البرلمانية مؤكدا: «السلطة البرلمانية مرفوضة»[31].

والسبب وراء رفضه للسلطة البرلمانية هو أنه يرى أنّ أنصار الدّيموقراطية خطرون لذا وجب على المحكمة العليا أن تحرص على المحافظة على «العقد الأخلاقي الأولي»، ويكون هذا بتوّلي القضاة للأماكن الشاغرة التي خلّفها الانسحاب القسري للديموقراطية، حيث يعملون كأوصياء على ما يسّمى بـ«العقد الأخلاقي الأوّلي»، وهذا في الواقع تقليد أخلاقي لا يمكن المساس به الآن.

ولنا أسبابنا في التساؤل عمّا إذا كانت هذه النتيجة، التي تكشف لنا عن الهوس المعاصر بالأخلاق والإيتيقيا ليست في تراجع، خاصة إذا ما قارناها بـ«التعاقدية الحديثة» التي على الأقل تعترفُ بالدَّور السياسي للعقد الاجتماعي.

لكن، قبل كل شيء، وجب أن نتساءل عمّا إذا كانت تعاقدية رولز تُشكّل عائقًا وخطرًا على التّحديات الحديثة والدّيموقراطية وإلاّ كيف لنا أن ننظر، بطريقة عقلانية، في هذه التحديات دون فهم طابعها الجد السياسي، دون معرفة الآخر، حججه وأسبابه، دون الاهتمام بالآثار الناتجة والعواقب عن هذا أو ببساطة دون التفاوض مع الآخرين؟؟

هل يمكن لتعاقدية رولز أن تكون في نهاية المطاف أمرًا آخر غير «عوامة نجاة تحفظية»؟ فرغم تأثيراتها المغرية على الكانطيين في عزّ هزيمتهم الميتافيزيقية، فإنّه لا يمكننا إيجاد أي مبررات لهذه «التعاقدية» إلاّ في إطار «دولة الحق والقانون» الغير الديموقراطية.

(31) J. Rawls, Libéralisme politique, p. 280 et p. 282

3- الديموقراطية كإجراء: La démocratie comme processus

إذا ما تكلّمنا تاريخيا، نجد أنّ «التعاقدية الحديثة» قد سمحت لنا بمناصرة أشكال مختلفة من الدّيموقراطية الآداتية، غير أنّ الأمر يتعلّق اليوم بالتّخلي عن قيود فلسفة الحق الطبيعي والإيتيقيا-الأخلاقية والمراهنة على الإجراءات الدّيموقراطية. في الواقع يتعلّق الأمر بالتّقبل التّام بأنّه لا توجد مصادر أخرى تسمح لنا بالاختيار العملي والتشريع لـ: معاييرنا، وقوانيننا ومؤسساتنا سوى الإجراءات الديموقراطية.

ما إن نصل إلى هذا المستوى من الاقتناع واليقين، ستتحرّر الدّيموقراطية من كل أشكال الآداتية وتأخذ نفس المكانة التي أخذتها التعاقدية قديمًا.

ولكي ننظر في هذه الدّيموقراطية اللاآداتية cette démocratie non-instrumentale، التي لن تخدم أيّة قضيّة ولن يكون لها أيّة غاية سوى ضمان نتائج ديموقراطية منبثقة من إجراءات ديموقراطية حقيقية، واقعية، وجب أوّلًا أن ننظر فيها إبستيمولوجيا. ولهذا يظهر أنّه من المناسب جدًا الاعتماد على كتاب هابرماس: Droit et démocratie entre fait et normes[32]

3-1 التصور اللاآداتي للديموقراطية: Une conception non-instrumentale de la démocratie

يمكننا أن نُلخّص تصّور هابرماس للديموقراطية كالآتي: إنّ واجب الإجراءات الديموقراطية هو مساعدة المواطنين على الاختيار الحر للمعايير، الحقوق والمؤسسات التّي من حق المواطنين التطّلع إليها، ويأتي هذا بعد مناقشتها. تكتسب المعايير العامة، الحقوق، والمؤسسات شرعيتها بفضل اتفاقات عقلانية، نتجت عن الحوار بين مختلف الجهات.

يتلخص هذا الشكل من أشكال الديموقراطية في مبدأ التخاطبية الديموقراطية la discursivité démocratique التي يحدّدها هابرماس كما يلي: «إنّ معايير الفعل التي تخصّ أفرادًا معينين بطريقة أو بأخرى وجب أن تكون صحيحة وسارية المفعول، في حالة ما إذا استطاع هؤلاء الأفراد الاتفاق عليها

(32) J. Habermas, Droit et démocratie. Entre faits et normes, Paris, Gallimard, 1997. Sur Habermas et le droit, voir B. Melkevik, Horizons de la philosophie du droit, Ste-Foy, Les Presses de l'Université Laval, et Paris, L'Harmattan, p. 91 - 150.

بصفتهم مساهمين في الحوار العقلاني»[33]. وبهذه الطريقة استُبدِل العقد الاجتماعي، الذي يُعتبر مرجعية في التقليد التعاقدي، بشرط مفاده تقديم أسباب وحجج في ظل منظور ديموقراطي للخطاب.

وجب إذاً أن يُفهم الخطاب الديموقراطي على أنّه خطاب عام قادر على خلق فضاء عمومي un espace public للتصنيف، la thématisation المداولات la délibération والتعبئة la mobilisation وبهذا تكتسب الدّيموقراطية «قيمة من ذاتها»، باعتبارها الفضاء الوحيد المتاح والقادر عمليًا على المصادقة على شرعية المعايير، القوانين والمؤسسات.

ينتج عن هذا أيضًا، وجوب الأخذ ببعض المفاهيم الرصينة من التعاقدية ومزاوجتها بمفهوم «السيادة الشعبية»la souveraineté populaire من أجل التّأسيس لمطلب قوي يخص التبادل الديموقراطية réciprocité démocratique اتجاه الخيارات التي على الجميع اتخاذها معًا، حيث يُؤكّد هذا المطلب على حقيقة أنّ كلّ الأوراق الرابحة التي في أيدي المواطنين، هي في قلب المساواة الديموقراطية l'égalité démocratique وهذا بشكل دائم[34].

3-2 الديموقراطية وإرادة الشعوب: Démocratie et volonté populaire

أخذًا بهذه الإثباتات، بتحليلها وجعلها نقطة انطلاق، أدركنا كيف يتناول هذا التّصور «التعاقدية» ويعيد صياغة مباحثها، فمثلًا إذا ما عدنا لمراجعة «براديغم الإرادية» الذي تناولناه سابقًا في مقالنا هذا، بالضبط الشروط المتعلّقة بالانضمام، التوازن التماثلي والإجرائية فإننا سنركّز على الاختلافات.

سنبدأ أوّلاً بمسألة الانضمام الذاتي للمواطنين إلى نظام سياسي شرعي، كان هذا الانضمام في «التعاقدية» شرطيًا، لكنه أصبح بالضرورة في الديموقراطية عمليًا. ومنه يصبح لفظ «الانضمام» غير ملائم ونقترح استبداله بلفظ آخر يؤكد على أننّا المحررين والمؤلفين لكل نظام قانوني وسياسي مستقل ذاتيًا.

وإذا وجب على الشخصيات المعنوية تقاسم كل الأوراق الرابحة، بطريقة ديموقراطية، فيترتّب عن ذلك أن لا نعترف بأية هيئة شرعيّة سوى الإجراءات الديموقراطية المؤهلة، عمليًا، لتحقيق هذا المطلب، وهكذا فإنّ الدّيموقراطية لا يمكنها الاعتراف إلاّ بشرعية ما تمّت المصادقة عليه من طرف الإجراءات الديموقراطية.

(33) J. Habermas, Droit et démocratie. Entre faits et normes, p. 123. Des interrogations peuvent ici se poser quant à la traduction de «rationalen Diskurzen» par «discussions rationnelles»; voir J. Habermas, Faktizität und Geltung. Beiträge zur Diskurstheorie des Rechts und des demokratischen Rechtsstaats, Frankfurt am Main, Suhrkamp, 1992, p. 138.

(34) B. Melkevik, «Habermas et l'État de droit. Le modèle communicationnel du droit et la reconstruction réflexive de l'État de droit contemporain», dans Horizons de la philosophie du droit, p. 133-150.

وأي شخص يرغب في الحصول على المصادقة على اقتراح معياري ما، عليه أن يستثمر في الإجراءات الديموقراطية كي يحصل على موافقة الآخرين.

وانطلاقًا من هنا، يمكننا أن نقول إنّ الدّيموقراطية هي كل ما يتعارض مع التعاقدية الكلاسيكية والعقد الأخلاقي لرولز، إنّ الديموقراطية هي مجموعة إجراءات حقيقية تُمكّن المواطنين من إيجاد تبرير عملي لوجودهم باعتبارهم مؤلفين ومحرّرين للقوانين. وعلى عكس «أنا القانون» في التعاقدية التي تصادق على «القوانين والحقوق» وهي منزوية في مكانها، تفرض علينا الديموقراطية النظر في مسألة الشرعية كثمرةٍ جهد عملي يقوم به الجميع.

في هذا الاتجاه، فإنّ الإجراءات الديموقراطية هي أسلوبنا الذي يثبت ذواتنا كمحررين للقوانين، وفوق هذا فإننا نحقّق ديموقراطيا «نحن القانون». Un nous juridiqueأمّا عن التوازن التماثلي l'équilibre symétrique، فإنّه عبارة عن مضمون وهميٍّ «لحالة الطبيعة» ضمنته التعاقدية.

باختصار، في الدّيموقراطية، نستطيع القول إن دولة الفعل الديموقراطي تحل محل «حالة الطبيعة»، وينبغي في هذه الحالة على الإجراءات الدّيموقراطية أن تضمن هذا التوازن، بعبارة أدّق ولفظ أحسن، تضمن الإجراءات الديموقراطية، المساواة الديموقراطية من خلال دعمها لـ: الحرية التواصلية للجميع، وعوض تجسيد السيادة بـ: الشعب، المنطق، الإيتقيا، تحقّق الإجراءات الدّيموقراطية ما نسميه بـ«السيادة التواصلية للأفراد»la souveraineté communicationnelle des individus، ونقصد في هذا الموضع: الأفراد الذين يستثمرون الفضاء العمومي من أجل إعلاء الحجة الأمثل. ومن المؤكد أن المساواة الديموقراطية تحتاج إلى الاستقرار بصفة معيارية ضمن الإجراءات الديموقراطية، لكن مع الأخذ الدائم بعين الاعتبار للتباينات التي تهدّد حداثتنا[35]. فما إن يضيف براديغم «حالة الطبيعة» الإيمان إلى «المساواة»، فإنّ الديموقراطية، على عكسه تمامًا، لا يمكن إلاّ أن تكون بحثًا عن المساواة عبر الإجراءات الديموقراطية.

وأخيرا سنتطرّق الآن لمسألة الفرضية الإجرائية l'hypothèse procédurale التي ينبغي عليها وضع تصوّر «طبيعي» أوعلى الأقل «إيتيقو-أخلاقي» للتعاقدية.

إنّ الديموقراطية لا تملك إلاّ الإجراءات الديموقراطية ولا تملك أي مدخل شرطي للعدالة، للأخلاق، أو ما شابه، وبالتّالي لا يوجد تبريرات خارج الديموقراطية extra-démocratiques في الديموقراطية

(35) B. Melkevik, Horizons de la philosophie du droit, p. 146-149.

اللاآداتية، الذي يوجد هو إجراءات ديموقراطية بعدد، لا حصري، تترابط فيما بينها من أجل الحصول على نتائج ديموقراطية. وهكذا، ينبغي استبدال «الفرضية الإجرائية» (التي أساءت الفلسفة الليبرالية في استخدامها وقت ما شاءت) بـ «الإجراءات العملية الديموقراطية» التي تُمكِّن المواطنين من الاختيار وتجسيد المعايير، القوانين، المؤسسات وفوق كل هذا التفاوض فيما بينهم من أجل الوصول إلى اتفاق مقبول.

وإذا ما وجدنا بهذه الطريقة، البنية النموذجية التي تخدم المشروع القانوني الحديث منذ نشأته، ونلاحظ أيضًا أنّ هذه الصيغة قد حرّكت قوى مغايرة، فحيثما ارتكزت الحداثة الناشئة على اختبار تعاقدي شرطي، إن لم نقل على الضمير العقلاني للنخبة، ترتكز الصيغة الدّيموقراطية على قدرتنا، إرادتنا ومدى التزامنا في تفضيل الدّيموقراطية.

3-3 «نحن القانون» مطوّرة ديموقراطيًا: Un nous juridique développé démocratiquement

وفي نهاية المطاف، لا يتعلّق الأمر بإعلاء «قانون الحق الطبيعي» أو «العقد الاجتماعي» في اختياراته. بطريقة أكثر واقعية، (وأكثر ديموقراطية)، يتعلّق الأمر بمكاتفة ودعم الإجراءات الدّيموقراطية الموجودة وبهذا فإنّ توديع التعاقدية لا يكون إلاّ نتيجة دعمنا للحق واعتباره كنتيجة ديموقراطية، أيضًا توديع التعاقدية لن يكون إلا بجعل الحقّ والقانون يتماشيان مع الإجراءات الدّيموقراطية، بل في قلب الإجراءات الدّيموقراطية التي تشغل مكانة حقيقية في المجتمع.

وبهذا، تضعنا الإجراءات الدّيموقراطية على طريق لا يجعلنا نتصوّر القانون مهوسًا بـ«المبادئ»، بل تجعلنا ندرك أنّ القانون يتعلّق بالأفراد ومصالحهم، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار والجدية «إجراءات التفاوض» في الدّيموقراطية التي تتيح لنا التعلّم من الآخر ومعرفة أسبابه ومبرراته، وأيضًا بجرأتنا في التّأسيس لـ«نحن القانون»، نستطيع يومها أن نعتمد على مساهمة الجميع.

والنتيجة لن تكون حتمًا «تصوّرًا أرستقراطيًا لمبادئ القانون»، بل تصوّرًا سياسيًا حديثًا، أكثر واقعية، يضفي قيمة لمبدأ: الاتفاقات، المفاوضات، التسويات والأحكام المؤقتة التي تميّز فضاءنا القانوني، هذا الفضاء الذي يثبت فيه الأفراد المعنيين «الشخصيات المعنوية» ذواتهم كمحرّرين للحقوق والقوانين عبر الإجراءات الديموقراطية.

ولكي ننتسب إلى هذا التّصور الدّيموقراطي للحق والقانون، يغدو وداع التعاقدية ضروريًّا جدًّا ولا أحد يفاجئ بعد هذا من اختياراتنا.

4- مسألة فلسفية: La question de philosophie

تُركِّز نتيجتنا أساسًا على حقيقة مفادها أنّ اختيارنا بين الفكر التعاقدي والفكر الدّيموقراطي يجد نظيره في طريقة فهمنا لدور الفيلسوف le rôle du philosophe وللشرعية الحديثة la légitimation moderne. لذا سنُبيّن أوّلًا أنّ أخذنا للديموقراطية بجديّة سيمنع علينا التفكير في الفلسفة في دورها كـ Platzanweiser أي (الذي يشير إلى المكان) لصالح دور أكثر بساطة Platzhalter (الذي يشغل الوظيفة أوالمكان)[36].

بعبارة أخرى، وجب علينا التّخلي عن دور «القاضي – المفتش» le juge – inspecteur (الذي نجده في التعاقدية من هوبز إلى رولز) لصالح «المفسّر- الوسيط» interprète- médiateur . وبالتّالي وجب على الفلسفة أن تشغل، من الآن فصاعدًا، هذا المكان الذي يتمثّل في الديموقراطية اللاآداتية، أن تقوم بمرافقتها (في تطورها) وتقوم بتحديثها عبر وسائط ووسائل فلسفية. كما وجب على الفلسفة أيضًا أن تتنازل على التأسيسية التعاقدية le fondationnalisme contractualiste، وأن ترفض كل إجراء يحاول أن يَحلّ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مكان الديموقراطية ويقلّص من دورها جاعلًا إيّاه دورًا آدائيًا.

إنّ التّخلي عن التعاقدية ليس فقط إعدامًا للتّقليد التأسيسي الحديث للمؤسسات (والقانون)، بل يمكن اعتباره أيضًا صفارة إنذار تعلن أنّ فلسفة القانون سترافق عمليًا الشخصيات المعنوية[37]، وأنها من الآن فصاعدًا سترتبط أيمّا ارتباط بالإجراءات الدّيموقراطية، التي تأخذ مرجعتها من حجج وأسباب فُكِّرَ فيها مليًا.

أمّا فيما يخص الشرعية، فإننّا نُؤكّد أنّه لا يوجد من الآن فصاعدًا أيّةُ طرق أخرى لضمان المعايير، الحقوق، المؤسسات إلاّ بإخضاعهم للإجراءات الديموقراطية، ولكي نكون صريحين أكثر، سنعتبر من الآن فصاعدًا أيّ خطاب، بما في ذلك التعاقدية، كلامًا فارغًا.

(36) J. Habermas, «La redéfinition du rôle de la philosophie», dans Morale et communication. Conscience morale et activité communicationnelle, Paris, Cerf, 1986, p. 23-40.

(37) B. Melkevik, «Pourquoi étudier la philosophie du droit? Quelques réflexions sur l'enseignement de la philosophie du droit», dans Réflexions sur la philosophie du droit, op. cit., p 7-16.

نُقصي أيضًا أيّة مبادئ، قواعد، دستورية فوقية لحقوق الإنسان أو لأي شخص آخر، « وكأنّها تطفو عاليًا فوقنا»، دون علمنا وإرادتنا مانحة الشرعية لمعاييرنا، حقوقنا، مؤسساتنا.

إنّ إرث هذا الماضي الميتافيزيقي الذي تحمّلناه وجب أن يخضع الآن لعملية «البحث عن الشرعية»، والتي لا يمكن الحصول عليها إلاّ عبر الإجراءات الديموقراطية. وباعتبار أنفسنا على صواب، فإن النتيجة ستكون رائعة حيث ستجبرنا الإجراءات الديموقراطية جميعا على الدخول في منهج تَعلّمي تطبيقي، مرتبط أوّلًا بالنتائج المرجو الحصول عليها، ثمّ بالأسباب التي تدفعنا لاختيار المعايير، الحقوق، والمؤسسات (حيث إن مشروعيتها ضرورية لنا)، وعوض أن نُهوَس بجمال مفاهيم العدالة، يغدو واجبًا علينا أن نستنير بفهم أسباب الآخر وحججه. ومجملاً، كانت هذه هي الأسباب التي جعلتنا نتخلّى عن الفكر التعاقدي، التي من أجلها نعتبر هذا الفكر ينتمي إلى ماض فلسفي تجاوزه الزمن.

قائمة المصادر والمراجع:

- S. Goyard-Fabre, Interminable querelle du contrat social, Ottawa, Éditions de l'Université d'Ottawa, 1983, p. 7 - 15.

- J. Habermas, Droit et démocratie. Entre faits et normes, Paris, Gallimard, 1997; idem, L'intégration républicaine, Paris, Fayard, 1998; idem, Après l'État-nation, Paris, Fayard, 2000.

- S. Goyard-Fabre, op. cit. p. 225 - 308.

- B. Melkevik, « L'épistémologie hayékienne et la question de droit: analyse et critique » dans Réflexions sur la philosophie du droit, Ste-Foy, Les Presses de l'Université Laval, et Paris, L'Harmattan, 2000, p. 133-151.

- Bodin, Les six Livres de la république, Paris, Fayard, coll. «Corpus des œuvres de philosophie en langue française», six volumes, 1986 (orig. 1568).

- T. Hobbes, Léviathan, Paris, Éditions Sirey, 1971 (orig. 1651)

- N. Machiavel, Le prince, Paris, GF-Flammarion, 1980 (orig. 1513).

- J. Hampton, Hobbes and the Social Contract Tradition, Cambridge, Mass., Cambridge University Press, 1986. Voir également les travaux de Charles Yves Zarka sur Hobbes: La déci-

sion métaphysique de Hobbes, Paris, Vrin, 1re édition 1987, 2e édition 1999, et Hobbes et la pensée politique moderne, Paris, PUF, 1995.

- Thomas Hobbes, Leviathan, Paris, LGDJ, 1971 (orig. 1651).

- J. Locke, Deuxième Traité du gouvernement civil, Paris, Vrin, 1977 (1791).

- J.-J. Rousseau, Le contrat social, Paris, GF-Flammarion, 1992 (1762).

- Thomas Hobbes, Léviathan, Paris, Éditions Sirey, 1971, p. 128.

- John Locke, Deuxième Traité du gouvernement civil, Paris, Vrin, 1977, p. 78.

- Ibid, p. 79.

- J.-R. Rousseau, Le contrat social.

- B. Melkevik, «Kant et Habermas. Réflexions sur La Doctrine de droit et la modernité juridique», dans E. Moutsopoulus (dir.), Droit et vertu chez Kant, Athènes, Union Scientifique Franco-Hellénique, 1997, p. 323-330

- J. Rawls, La théorie de la justice, Paris, Seuil, 2e édition, 1997; idem, Justice et démocratie, Paris, Seuil, 1993, et idem, Libéralisme politique, Paris, PUF, 1995.

- R. Nozick, Anarchie, État et Utopie, Paris, PUF, 1988.

- J. M. Buchanan, The Limits of Liberty. Between Anarchy and Leviathan, Chicago, University of Chicago Press, 1975.

- David P. Gauthier, The Logic of Leviathan, Oxford, 1969, et idem, Morale et contrat : recherche sur les fondements de la morale, Liège, Mardaga, 2000.

- J. Rawls, La théorie de la justice, p. 20 : «J'ai tenté de généraliser et de porter à un plus haut degré d'abstraction la théorie traditionnelle du contrat social telle qu'elle se trouve chez Locke, Rousseau et Kant».

- J. Hampton, «Contracts And Choices: Does Rawls Have a Social Contract Theory» in Journal of Philosophy, vol. 77, 1980, p. 315-338; le jugement de Hampton consiste à dire: «What I will contending, at bottom, is that Rawls, far from relying on the traditional social-contract argument, has constructed a new, highly Kantian device for legitimating a political theory» (p.

335/336). Bref, Rawls légitime uniquement une théorie politique particulière en lui réservant illégitimement un statut royal. Voir également J. Hampton, «Contract and Consent» dans R. E. Godin et Philip Pettit (dir.), A Companion to Contemporary Political Philosophy, Cambrigde, Mass., Blackwell, 1993, et idem, Hobbes and the Social Contract Tradition.

- R. P. Wolff, Understanding Rawls. A Reconstruction and Critique of A Theory of Justice, Princeton, Princeton University Press, 1977, p. 15 : «Rawls proposes to advance beyond the point at which the moral theories of utilitarism and intuitionism have bogged down by invoking a version of the theory of social contract in its Rousseauean form. By so doing, he will unite moral and social philosophy in a way more reminiscent of Plato than of Locke or Bentham or Mill».

- B. Melkevik, «Avez-vous lu Rawls?», dans Philosophiques, vol. XXIV, n° 1, 1997, p. 3-7.

- J. Rawls, Libéralisme politique, p. 29-30; comparer avec J. Rawls, Théorie de la justice, p. 91.

- J. Rawls, Libéralisme politique, p. 30

- J. Rawls, Libéralisme politique, p. 280 et p. 282

- J. Habermas, Droit et démocratie. Entre faits et normes, Paris, Gallimard, 1997. Sur Habermas et le droit, voir B. Melkevik, Horizons de la philosophie du droit, Ste-Foy, Les Presses de l'Université Laval, et Paris, L'Harmattan, p. 91 - 150.

- J. Habermas, Droit et démocratie. Entre faits et normes, p. 123. Des interrogations peuvent ici se poser quant à la traduction de «rationalen Diskurzen» par «discussions rationnelles»; voir J. Habermas, Faktizität und Geltung. Beiträge zur Diskurstheorie des Rechts und des demokratischen Rechtsstaats, Frankfurt am Main, Suhrkamp, 1992, p. 138.

- B. Melkevik, «Habermas et l'État de droit. Le modèle communicationnel du droit et la reconstruction réflexive de l'État de droit contemporain», dans Horizons de la philosophie du droit, p. 133-150

- B. Melkevik, Horizons de la philosophie du droit, p. 146-149.

- J. Habermas, «La redéfinition du rôle de la philosophie», dans Morale et communication. Conscience morale et activité communicationnelle, Paris, Cerf, 1986, p. 23-40.

- B. Melkevik, «Pourquoi étudier la philosophie du droit? Quelques réflexions sur l'enseignement de la philosophie du droit», dans Réflexions sur la philosophie du droit, op. cit., p 7-1